العلية او جتماعية

التـــــاريخ ... ما هو ؟

« إذا أراد العالم أن يكون مؤرخاً ،
فليه أت يكون رجل اجتماع ... »

للأستاذ فؤاد عوض واصف

[بقية ما نشر في العدد الماضي]

وقد ظهر تأثر التأريخ بهذه النظرية في عـدة كتب لمشاهير المؤرخين ، فعند كوجنوزوفسكي الروسي ارتفاع درجة الكثافة في سكان أمة ما يرجع إلى نشاط الغريزة الجنسية والعكس بالعكس[1] . وهكذا ترد العلية في الأحداث التاريخية إلى هـذه الغرائز والدوافع . وفي حين ترد نظرية التقليد الأحداث التاريخية إلى النفس الواعية Consciente تردها نظرية الدوافع إلى النفس غير الواعية inconsciente .

غير أن نظرية الدوافع هذه لا تلقى كبير تأييد من الأوساط . فقد انتهى علمـاء الأحياء وعلماء النفس إلى نظرية علمية جديدة تعارض نظرية الدوافع كل المعـارضة ونعني بها « نظرية مرونة الإنسان — The Theory of human plasticity » . وتبعاً لهذه النظرية الجديدة ، الحياة الروحية والعقلية هي المسيطرة على الغرائز والميول والنزعات وهي الموجهة لها . وقديماً قال ابن باجة في رسالته « تدبير المتوحد » إن الإنسان يمتاز عن سائر الكائنات بقوة فكرية من شأنها أن تخضع النفس البهيمية لأوامرها فلا تعاندها « والواقع أن اتجاه العلم الحديث في أيامنا يرفض كل الرفض نظريات من شأنها أن تجعل الإنسان عبداً لعامل فسيولوجي أو عامل طبيعي

٤ — النظرية الفسيولوجية : تزعم هـذه النظرية وجود اختلافات وراثية بين الأجناس المختلفة ؛ فكل جنس يولد مزوداً بصفات وراثية خاصة به تتحدد الأحداث التاريخية تبعاً لها . وأهم من قال من بهذه النظرية سنيوبوس Seghobos ch من جامعة السوربون[1] وجوستاف لوبون Le Bon J.[2] . سنيوبوس يقسم الأجناس البشرية إلى ثلاثة أقسـام الأبيض والأسود والأصفر ويقول إن الجنس الأسود لم ينتج أي حضـارة في حين أن الجنس الأبيض أبو الحضارة .

والواقع أن النظرية الفسيولوجية أبعد ما تكون عن النظريات العلمية برغم ادعاء أصحابها[3] وفي أغلب الأحايين تقوم على نزعات قومية تعصبية .

* * *

تلك هي أهم النظريات العلميـة التي تناولت تفسير الوقائع التاريخية بوجهات نظرها المختلفة ، وقد تبين لنا بوضوح وجلاء أنها أبعد ما تكون عن طبيعة التاريخ نفسه ، ولذلك لم تسلم نظرية منها من وجوه النقد وأثبتت كل نظرية قصورها عن تفسير التاريخ ووقائعه وأحداثه . وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ظهرت مدرسة جديدة زعم أنصارها أن دراسة العلية في التاريخ يمكن أن تخضع لمنهج علمي دقيق يجمع بين طائفة من النظريات السابقة وبمقتضاها يكون موقف المؤرخ من تفسير الوقائع التاريخية كموقف عالم الطبيعة من تفسير لوقائع الطبيعية[4] ولقد عرفت هذه المدرسة بالمدرسة المنهجية الحديثة .

وقواعد المدرسة المنهجية حتى أيامنا هذه هي رائد المؤرخين في أبحاثهم عن علل الوقائع التاريخية ، ومعظم الكتب التاريخية التي تدرس في المدارس والجامعات موضوعة حسب قواعد هذه المدرسة .

ولكن أحدث الدراسات العلمية قد تبينت في قواعد المدرسة المنهجية أمرين :

١ — اعتبارها العلية التاريخية كالعلية العلمية .

٢ — قصورها عن إعطاء تفسيرات صحيحة للعلل التاريخية

أولا : العلية التاريخية تختلف تمام الاختلاف عن العلية العلمية

(١) محاضرات علم الاجتماع للسنة الثانية قسم الفلسفة بجامعة فؤاد الأول سنة ١٩٤٢ .

(١) راجع كتابه « introduction to the Study of History »

(٢) راجع كتابه new history and Social studies : Barnes .

(٣) مقدمة كتاب : introduction to the Study of History Langlois.

(٤) Bulletin de la Société Française de Philosophie ; Seande mai 1906.

فالتاريخ يتكون من وقائع حدثت مرة واحدة وإلى الأبد ، فى حين أن العلوم الطبيعية تتكون من وقائع تتكرر باستمرار . والقاعدة الأساسية فى العلوم الطبيعية أن نفس العلة تنتج نفس المعلول :

$\frac{ن}{ن}+1$ يعطينا دائماً $\frac{ن}{ن}1$. أما فى التاريخ فنفس العلة لا تتكرر أبداً . فالخلاف بين العلية التاريخية والعلية العلمية ، خلاف ينشق عن طبيعة العلمين المختلفين[1] .

ثانياً : إذا كانت المدرسة المنهجية تدعى أنها تعطى تفسيرات صحيحة للوقائع التاريخية لا تقبل النقد ، فإن البحث الدقيق فى كتب المنهجية يكشف عن أخطاء كبيرة وعديدة .

ففى كتاب « التاريخ السياسى لأوربا المعاصرة » لسنيوبوس أحد أعلام المدرسة المنهجية : من الأخطاء ما يجعل المؤرخ الحق يرفض قواعد هذه المدرسة فى البحث التاريخى .

ففى صفحة ٢٥٨ من هذا الكتاب يقول سنيوبوس : « إن جريمة الزنى التى ارتكبها پارنيل مع السيدة أوشيه كانت علة لتخلخل الطائفة الأرلندية وضعف مركزها فى مجلس النواب » . هذا التعليل خطأ ، فجريمة الزنى فى كثير من المجتمعات لا تحدث ذلك الأثر العظيم الذى أحدثته جريمة پارنيل مع السيدة أوشيه ، وإنما التعليل الصحيح يرتد إلى الاتجاه الجمى ضد هذه الجريمة ، هذا الاتجاه هو الذى يفسر الأثر الذى أحدثه پارنيل بجريمته[2] .

وفى صفحة ٣٣ من نفس هذا الكتاب يقول المؤلف : « الثورة الفرنسية بما أثارته من الخوف والفزع فى الطبقات صاحبة الامتيازات ، قد حالت بينها وبين القيام بأى إصلاح خلال ثلاثين عاماً ... » والعلامة سيميان يكشف لنا عن هذا الحكم التعسفى ، فالدراسة الحقيقية للظروف المحيطة بالطبقات صاحبة الامتيازات تجعلنا نتحقق من علل أخرى لعل أقلها أهمية الخوف والفزع . وفى مكان آخر من نفس هذا الكتاب : « إن قيام الصناعات الكبيرة قد ضاعف فى عدد العمال ، وكان نتيجة ذلك أن ازدادت الشقة بعداً بين طبقة الأغنياء والفقراء ... » فهذا التعليل لا يرمز إلى الحقيقة بحال من الأحوال[3] .

(١) نفس المصدر .
(٢) نفس المصدر .
(٣) نفس المصدر .

والأمثلة على أخطاء المنهجية عديدة وهى من ذلك النوع من الأحكام التعسفية البعيدة كل البعد عن روح البحث العلمى ...

• • •

رأينا إذاً إخفاق المدرسة المنهجية فى أبحاثها عن العلل التاريخية . وقد رأينا من قبل إخفاق النظريات الشائعة المختلفة فى توجيه الأبحاث التاريخية . ذلك لأن هذه النظريات المختلفة قد بحثت فى التاريخ قبل أن تبحث عن طبيعة التاريخ ... بحثت فى الوقائع قبل أن تبحث فى طبيعة الوقائع ، ومن هنا كان إخفاق المؤرخين وإخفاق أبحاثهم .

ولو أن المؤرخ عنى بالبحث عن طبيعة التاريخ قبل البحث فى وقائعه ، لوجد أنه الإنسان : هذا الكائن الاجتماعى .

أجل ، إن الحياة الاجتماعية هى وحدها القادرة على تفسير الأحداث التاريخية وهى علة هذه الأحداث . ويرجع تنبه المؤرخين إلى هذه الحقيقة إلى السنوات الأخيرة فقط ، فقد نشر الأستاذ جيدنجز الأمريكى فى سنة ١٩٠٣ رسالة عنوانها : « نظرية فى العلية الاجتماعية » رد فيها التاريخ كله إلى مجال علم الاجتماع ، وقد قال فى هذه الرسالة : « إنه إذا كانت الصفات الفردية والخاصة للوقائع التاريخية — وهى المحددة بزمان ومكان — لا تتكرر بل تحدث مرة واحدة وإلى الأبد ، فإن هنالك اطراداً فى بعض العناصر التاريخية العامة . ولما كان العلم يعنى بالاطراد والتكرار لأنه لا يستطيع أن يدرس ظاهرة لا تتكرر ، فكذلك التاريخ إذا أراد أن يكون علماً بالمعنى الصحيح فلا بد له من دراسة العناصر العامة المطردة فى الوقائع التاريخية وبعبارة أخرى : إذا أراد العالم أن يكون مؤرخاً فعليه أن يكون رجل اجتماع »[1] .

ولئن كان بعض المؤرخين المنهجيين يدافعون عن نظرتهم التقليدية بقولهم : « إن التاريخ علم لا يستطيع أن يتجنب الاتجاه الزمنى وإن الطابع المميز للمعرفة التاريخية هو اتصالها الأساسى بالزمن ، وعلم الاجتماع كسائر العلوم الطبيعية يدرس الوقائع خارج الزمن فلا يمكن رد التاريخ إلى علم الاجتماع »[2] فمن السهل أن نرد على زعم هؤلاء المنهجيين بقولنا : « إن هذه الحقائق الجزئية

(١) The new History and Social Saènces ; Barnes P. 333 — 334.
(٢) Reason in Politics : K. B. Smellie P. 175

التي يعنون كل العناية بالكشف عنها تظل غامضة وتافهة إذا لم ترتبط بقانون معين يوضحها ويجلو قيمتها »[1] . ومن العجيب حقاً أن أكثر ما يعنى به المؤرخ حتى أيامنا هذه فى أبحاثه عن بعض المؤسسات كالمعابد الدينية مثلا ، هو وصف هذه المعابد بأصحابها وهيئاتها ووصف من أمر باقامتها ... الخ دون أن يعنى أقل عناية بالكشف عن القوانين التى يرتبط بها تطور المعابد الدينية والتى وحدها يمكن أن تفسر لنا علة قيام هذه المعابد أو تلك فى هذا العصر أو ذاك[2] . نحن لا ننكر أن البحث فى الوقائع الجزئية فى التاريخ على جانب عظيم من القيمة العلمية ، ولكننا ننكر كل الإنكار أن هذا البحث وحده يمكن أن يقدم لنا تفسيرات هذه الوقائع الجزئية . فلا بد من أن يلجأ المؤرخ إلى الصفات العامة فى الوقائع التاريخية ويستخلص منها القوانين التى يمكنها أن تفسر الوقائع التاريخية ، والتى يمكننا على أساسها أن نجعل من التاريخ علماً . فلا بد أن يلجأ المؤرخ إلى القوانين الاجتماعية وهى العناصر العامة المطردة فى الوقائع التاريخية ؛ وبهذا يستطيع أن يقدم لنا حقائق علمية .

ولنفترض أن أمامنا مؤرخا يبحث عن تاريخ الأزمات الاقتصادية ويقف فى بحثه عند أزمة فينا سنة ١٨٧٣ والتى بلغت نهايتها العظمى سنة ١٨٧٤ ، فيسترعى التفات المؤرخ فى وصفه لهذه الأزمة ازدياد نسبة الانتحار وارتفاع عدد المنتحرين ارتفاعاً كبيراً ، ولنفترض أن هذا المؤرخ من المدرسة المنهجية فإن التعليل الوحيد الذى سيعلل به ازدياد نسبة الانتحار فى إبان أزمة فينا هو الفقر والجوع . ولا يكون المؤرخ قد قدم لنا فى هذه الحالة إلا أوصافا أبعد ما تكون عن الصحة وعن الطابع العلمى . ذلك لأن الواقع كما يقول العلامة دركيم فى كتابه عن الانتحار[3] هو أن الأزمات الاقتصادية كثيراً ما تنتج تأثيراً عكسياً فى نسبة الانتحار كما هو مشاهد فى إرلندا مثلا ، فعلى الرغم من هذه الأزمات الاقتصادية التى يعانيها الفلاح الإرلندى فإنه قلما يقدم على الانتحار . ولو أن هذا المؤرخ الذى قرر أن الفقر الذى أحدثته أزمة فينا سنة ١٨٧٣ هو علة ازدياد نسبة الانتحار ، كان قد درس ظاهرة الانتحار وقوانينها الاجتماعية العامة ، وأبعد نفسه قليلا عن حادث فينا الخاص ، لوجد تفسيراً آخر لازدياد نسبة الانتحار عامة وليس فى حادث فينا الخاص فقط . وهذا التفسير نجده فى قانون الانتحار الذى استخلصه العلامة دركيم من دراسته لهذه الظاهرة[1] . وقد ربط به عدة قوانين أخرى . وخلاصة هذا أننا فى حالة التاريخ لا يجدينا البحث عن الوقائع إلا بقدر ارتباطها بقوانين عامة .

* * *

وقد تقدم العلامة سيميان فى سنة ١٩٠٦ إلى الجمعية الفلسفية الفرنسية برسالته الشهيرة : « العلية فى التاريخ » أوضح فيها اتجاه التاريخ الحديث نحو علم الاجتماع . وقد عدت رسالته ثورة فى الأبحاث التاريخية وأشاد بها كثيرون من علماء فرنسا فى ذلك الحين من أمثال : لاكمب وبلوخ ولالاند .

ولقد أراد العلامة سيميان برسالته تلك أن يتقدم بمنهج نظرى وعملى فى الوقت نفسه . فوضع للأبحاث التاريخية عن العلل أربعة قواعد شكلية تكون بمثابة منهج تطبيقى للمؤرخ الحديث . وقد أراد بهذه القضايا الشكلية أن يجعل من التاريخ فرعاً من فروع علم الاجتماع ؛ فهو يرى أن العلمين يتفقان كل الاتفاق فى موضوعهما وطبيعتهما ... ولا بد لنا من أن نعرض لهذه القضايا لأنها المنهج الاجتماعى فى الأبحاث التاريخية .

القضية الأولى : « يجب تفسير الواقعة التاريخية فى حدود عامة » . أعنى أن نربط الواقعة الجزئية بقانون عام يفسرها ؛ فمثلا فى وصفنا لبناء معبد دينى ، يجب أن نربط وصفنا هذا بقانون عام يفسر التطور الدينى الذى انتهى إلى بناء هذا المعبد ...

القضية الثانية : هى توكيد التفرقة بين العلل والوسائط ونصاغ هكذا : « من بين الأسباب المختلفة لظاهرة تاريخية ، نعتبره علة ذلك السبب الذى يكون مرتبطاً بالظاهرة التاريخية بواسطة الرابطة الأكثر عمومية » . والواقع أن الخلط بين العلل والوسائط شائع فى التاريخ إلى أبعد حد فلا يجب أن نعتبر فولتير وروسو ومونتسكيو عللا مباشرة للثورة الفرنسية بما أذاعوه من

(١) Bulletin de la Société Française .. Seance 31 mai 1206

(٢) Ibid .

(٣) راجع كتابه Le Suicide : Emile Durkheim .

(١) وراجع أيضاً : L' année Sociologique I P. 397 : Durkheim.